



البنك المركزي الأردني

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

تموز 2015

البنك المركزي الأردني

هاتف : 4630301 (6 962)

فاكس : 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الإلكتروني : <http://www.cbj.gov.jo>

البريد الإلكتروني : redp@cbj.gov



رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- **الانتماء:** الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة:** نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز:** نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر:** نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليطماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق:** نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية:** تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

المحتويات

1

الخلاصة التنفيذية

3

القطاع النقدي والمصرفي

أولاً

15

الانتاج والأسعار والتشغيل

ثانياً

23

المالية العامة

ثالثاً

35

القطاع الخارجي

رابعاً

الخلاصة التنفيذية

□ الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.0٪ خلال الربع الأول من عام 2015 مقابل نمو نسبته 3.2٪ خلال نفس الربع من عام 2014. وتراجع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، خلال النصف الأول من عام 2015 بنسبة 0.6٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2014. فيما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2015 ليصل إلى 13.0٪ من إجمالي قوة العمل مقابل 11.8٪ خلال نفس الربع من عام 2014.

□ القطاع النقدي والمصرفي

- انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية النصف الأول من عام 2015 بمقدار 419.7 مليون دولار (3.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 13,659.1 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.2 شهراً، ويعزى هذا الانخفاض إلى قيام البنك المركزي بشراء ذهب بمقدار 602.8 مليون دولار.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية النصف الأول من عام 2015 بمقدار 1,470.3 مليون دينار (5.0٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 30,710.7 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال النصف الأول من عام 2015 بمقدار 978.6 مليون دينار (5.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 20,253.1 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة خلال النصف الأول من عام 2015 بمقدار 1,522.8 مليون دينار (5.0٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 31,783.8 مليون دينار، وقد تأتي ذلك كمحصلة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 1,304.0 مليون دينار (5.4٪) وارتفاع الودائع بالأجنبي بمقدار 218.8 مليون دينار (3.5٪).
- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية حزيران من عام 2015 بمقدار 49.9 نقطة (2.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 2,115.6 نقطة.

□ المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 223.5 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2015 مقارنة بعجز مالي بلغ 354.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014. أما في مجال المديونية العامة، فقد انخفض صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية حزيران 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 228.0 مليون دينار ليبلغ 12,297.0 مليون دينار (45.3% من GDP)، في حين ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 1,060.0 مليون دينار ليصل إلى 9,090.1 مليون دينار (33.5% من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 78.8% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية حزيران 2015 مقابل 80.8% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2014.

□ القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 بنسبة 10.9% لتبلغ 2,172.4 مليون دينار، كما انخفضت المستوردات بنسبة 13.4% لتبلغ 5,817.0 مليون دينار، وتبعاً لذلك انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 14.8% ليصل إلى 3,644.6 مليون دينار، وذلك مقارنة بذات الفترة من عام 2014. وتشير البيانات الأولية خلال النصف الأول من عام 2015 إلى انخفاض مقبوضات السفر ومدفوعاته بنسبة 15.7% و4.0% على التوالي، بالمقارنة مع الفترة المقابلة من العام السابق، في حين سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ارتفاعاً بنسبة 1.5%. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2015 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 453.2 مليون دينار (7.5% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 240.2 مليون دينار (4.2% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2014، فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 179.4 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2015 مقارنة مع 189.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2014، وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في الربع الأول من عام 2015 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 22,621.4 مليون دينار وذلك مقارنة مع 22,773.5 مليون دينار في الربع الرابع من عام 2014.

أولاً: القطاع النقدي والصرفي

الخلاصة

- انخفض رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية النصف الأول من عام 2015 بمقدار 419.7 مليون دولار (3.0%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 13,659.1 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات نحو 7.2 شهراً، ويعزى هذا الانخفاض إلى قيام البنك المركزي بشراء ذهب بمقدار 602.8 مليون دولار.
- ارتفعت السيولة المحلية خلال النصف الأول من عام 2015 بمقدار 1,470.3 مليون دينار (5.0%) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 30,710.7 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال النصف الأول من عام 2015 بمقدار 978.6 مليون دينار (5.1%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 20,253.1 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة خلال النصف الأول من عام 2015 بمقدار 1,522.8 مليون دينار (5.0%) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ 31,783.8 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة خلال النصف الأول من عام 2015 مقارنة مع نهاية عام 2014.

■ انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية حزيران من عام 2015 بمقدار 49.9 نقطة (2.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ 2,115.6 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية النصف الأول من عام 2015 بمقدار 387 مليون دينار (2.1٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتصل إلى 17,695.6 مليون دينار.

أهم المؤشرات النقدية

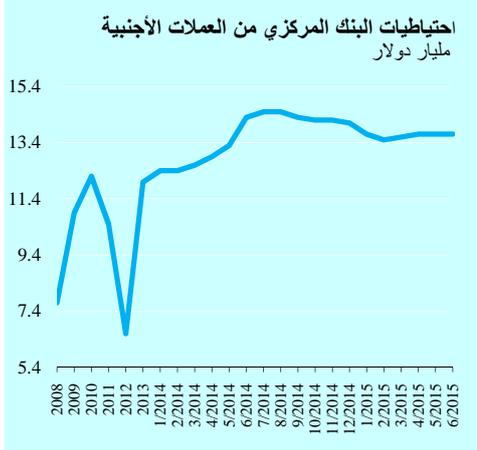
مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية حزيران			
2015	2014		2014
US\$ 13,659.1	US\$ 14,315.4	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US\$ 14,078.8
-3.0٪	19.2٪		17.3٪
30,710.7	28,782.7	السيولة المحلية	29,240.4
5.0٪	5.2٪		6.9٪
20,253.1	19,048.4	التسهيلات الائتمانية	19,274.5
5.1٪	0.6٪		1.8٪
17,469.2	17,123.0	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	17,304.1
1.0٪	3.3٪		4.4٪
31,783.8	29,388.0	إجمالي ودائع العملاء	30,261.0
5.0٪	6.5٪		9.7٪
25,317.1	23,033.4	ودائع بالدينار	24,013.1
5.4٪	9.7٪		14.3٪
6,466.7	6,354.6	ودائع بالعملة الأجنبية	6,247.9
3.5٪	-3.6٪		-5.2٪
24,900.8	23,378.7	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	23,976.9
3.9٪	5.3٪		8.0٪
20,354.7	18,891.0	ودائع بالدينار	19,574.9
4.0٪	7.1٪		10.9٪
4,546.1	4,487.7	ودائع بالعملة الأجنبية	4,402.0
3.3٪	-1.4٪		-3.2٪

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

الاحتياطيات الأجنبية



انخفضت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية النصف الأول من عام 2015 بمقدار 419.7 مليون دولار (3.0%) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014 لتبلغ 13,659.1 مليون دولار، وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية

مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.2 شهراً، ويعزى هذا الانخفاض إلى قيام البنك المركزي بشراء ذهب بمقدار 602.8 مليون دولار.

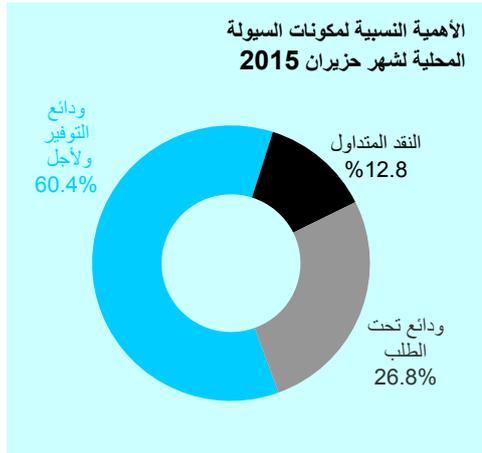
السيولة المحلية (M2)

ارتفعت السيولة المحلية في نهاية النصف الأول من عام 2015 بمقدار 1,470.3 مليون دينار (5.0%) عن مستواها في نهاية عام 2014 لتبلغ 30,710.7 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,419.3 مليون دينار (5.2%) خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية النصف الأول من عام 2015 مع نهاية عام 2014، يلاحظ الآتي:

● مكونات السيولة

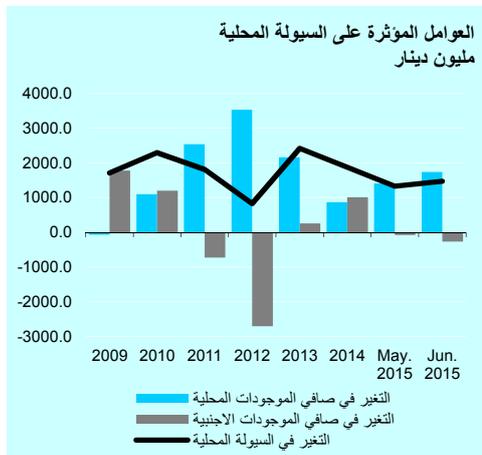
– ارتفعت الودائع خلال النصف الأول من عام 2015 بمقدار 1,340.1 مليون دينار (5.3%) عن مستواها في نهاية عام 2014 لتصل إلى 26,776.1 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,248.8 مليون دينار (5.3%) خلال نفس الفترة من عام 2014.



- ارتفع النقد المتداول خلال النصف الأول من عام 2015 بمقدار 130.2 مليون دينار (3.4%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 ليبلغ 3,934.6 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 170.5 مليون دينار

(4.7%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية



- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في النصف الأول من عام 2015 بمقدار 1,737.2 مليون دينار (8.2%) عن مستواه في نهاية عام 2014، مقابل ارتفاع قدره 122.9 مليون دينار (0.6%) خلال نفس الفترة

من عام 2014. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 1,797.0 مليون دينار (6.6%)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 59.8 مليون دينار (1.0%).

— انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية النصف الأول من عام 2015 بمقدار 266.9 مليون دينار (3.4٪) عن مستواه في نهاية عام 2014، مقارنة مع ارتفاع مقداره 1,296.2 مليون دينار (18.7٪) خلال نفس الفترة من عام 2014. وقد تأتي ذلك نتيجة لارتفاع هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 220.3 مليون دينار (2.2٪)، وانخفاضه لدى البنوك المرخصة بمقدار 487.2 مليون دينار (24.3٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

نهاية حزيران			2014
2015	2014		2014
7,665.4	8,219.6	الموجودات الأجنبية (صافي)	7,932.3
10,159.8	9,995.8	البنك المركزي	9,939.5
-2,494.4	-1,776.2	البنوك المرخصة	-2,007.2
23,045.3	20,562.9	الموجودات المحلية (صافي)	21,308.1
-5,813.7	-5,827.7	البنك المركزي، منها:	-5,753.9
1,589.2	1,061.0	الديون على القطاع العام (صافي)	1,219.0
-7,426.3	-6,910.8	أخرى (صافي =)	-6,995.3
28,859.1	26,390.8	البنوك المرخصة	27,062.1
10,356.9	9,304.3	الديون على القطاع العام (صافي)	9,635.3
18,040.9	17,657.8	الديون على القطاع الخاص	17,830.4
461.3	-571.3	أخرى (صافي)	-403.6
30,710.7	28,782.5	السيولة المحلية (M2)	29,240.4
3,934.6	3,777.1	التقد المتداول	3,804.4
26,776.1	25,005.4	الودائع، منها:	25,436.0
4,606.0	4,579.7	بالعملات الأجنبية	4,463.5

* : تشمل على شهادات الإيداع بالدينار.
المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

حزيران			
2015	2014	2014	
4.00	4.25	إعادة الخصم	4.25
3.75	4.00	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	4.00
1.75	2.75	نافذة الإيداع	2.75
2.75	3.00	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع	3.00
2.75	3.00	عمليات إعادة الشراء لأجل شهر	3.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

◆ قام البنك المركزي بتاريخ 2015/7/9

بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات

السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة

أساس، لتصبح على النحو التالي:

● سعر الفائدة الرئيسي للبنك

المركزي 2.5٪.

● سعر إعادة الخصم: 3.75٪.

● سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.50٪.

● سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 1.5٪.

● سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع أو أكثر 2.5٪.

◆ كما قام البنك المركزي بتخفيض المدى سعري لشهادات الإيداع من مدى 2.5٪ -

2.75٪ ليصبح 2.25٪ - 2.5٪.

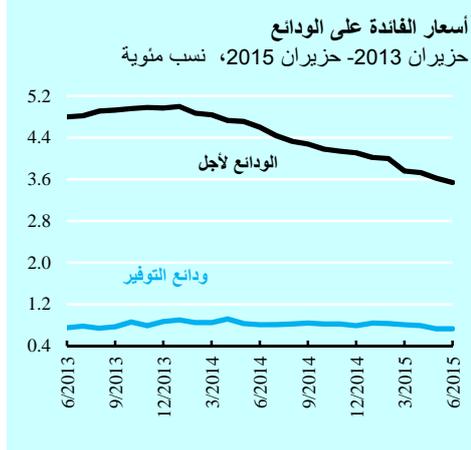
◆ ويهدف هذا القرار إلى تفعيل نشاط الإقراض بكلف منخفضة وملائمة للاقتصاد الأردني،

وتعزيز الإنفاق المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي حفز النمو الاقتصادي.

كما يأتي هذا القرار في ضوء متابعة البنك المركزي للتطورات العالمية والإقليمية والمحلية

وفي ضوء وجود عدد من المؤشرات التي تدعم خفض سعر الفائدة كتراجع معدل التضخم

وتباطؤ النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

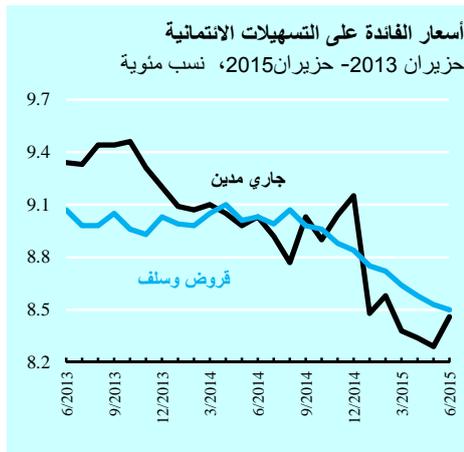


■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

◆ أسعار الفائدة على الودائع:

● الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية حزيران 2015 بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.54٪، لينخفض بذلك بمقدار 57 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2014.

- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية حزيران 2015 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه في عام 2014 ليبلغ 0.73٪، محافظاً بذلك على نفس مستواه في نهاية الشهر السابق.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية حزيران 2015 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار 3 نقاط أساس ليبلغ 0.38٪، ليسجل بذلك انخفاضاً قدره 5 نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام 2014.



◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

● الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية حزيران 2015 بمقدار 17 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.46٪، لينخفض بذلك بمقدار 69 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2014.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (%)			
التغير / نقطة أساس	حزيران		2014
	2015	2014	
الودائع			
-5	0.38	0.60	0.43 تحت الطلب
-6	0.73	0.81	0.79 توفير
-57	3.54	4.60	4.11 لأجل
التسهيلات الائتمانية			
-43	9.52	9.91	9.95 كميالات واسناد مخصصة
-34	8.50	9.03	8.84 قروض وسلف
-69	8.46	9.03	9.15 جاري مدين
-26	8.46	8.74	8.72 الإقراض لأفضل العملاء

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

● الكميالات والاسناد المخصصة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكميالات والاسناد المخصصة في نهاية شهر حزيران 2015 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.52٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 43 نقطة أساس.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر حزيران 2015 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار 3 نقاط أساس ليبلغ 8.50٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 34 نقطة أساس.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر حزيران 2015 ما نسبته 8.46٪ منخفضاً بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 26 نقطة أساس.
- ونتيجة لهذه التطورات، بلغ هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر حزيران 2015 ما مقداره 496 نقطة أساس ليرتفع بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2014 بمقدار 23 نقطة أساس.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة

■ ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية النصف الأول من عام 2015 ما مقداره 978.6 مليون دينار، أو ما نسبته (5.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 108.7 مليون دينار (0.6٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

■ وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي في نهاية النصف الأول من عام 2015، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 828.4 مليون دينار (38.2٪)، يليه التسهيلات الممنوحة تحت بند "أخرى"، والذي يشكل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 443.3 مليون دينار (9.9٪)، في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة لكل من قطاع الصناعة بمقدار 388.2 مليون دينار (15.3٪)، وقطاع خدمات النقل بمقدار 34.4 مليون دينار (11.8٪)، وكذلك قطاع الخدمات المالية بمقدار 25.3 مليون دينار (4.7٪)، وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.

■ أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية النصف الأول من عام 2015، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 815.3 مليون دينار (71.9٪)، وكذلك ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 165.1 مليون دينار (1.0٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة للمؤسسات العامة بمقدار 4.1 مليون دينار (1.2٪)، والمؤسسات المالية بمقدار 1.5 مليون دينار (22.7٪)، وانخفضت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 7.4 مليون دينار (1.5٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.

□ الودائع لدى البنوك المرخصة

■ بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية النصف الأول من عام 2015 ما مقداره 31,783.8 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 1,522.8 مليون دينار (5.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 1,794.7 مليون دينار (6.5٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

■ وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية النصف الأول من عام 2015 بشكل رئيس نتيجة لارتفاع ودايع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 923.9 مليون دينار (3.9٪)، يليه

ارتفاع كل من ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 380.3 مليون دينار (15.4٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 195.4 مليون دينار (5.7٪)، إضافةً إلى ارتفاع ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 23.2 مليون دينار (6.4٪).

وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية النصف الأول من عام 2015، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 1,304.0 مليون دينار (5.4٪)، وارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 218.8 مليون دينار (3.5٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2014.

بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال النصف الأول من عام 2015 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2014. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

حجم التداول:

ارتفع حجم التداول خلال شهر حزيران من عام 2015 بمقدار 85.1 مليون دينار (45.6٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 271.7 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 66.4 مليون دينار (47.0٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال النصف الأول من عام 2015، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,309.0 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 8.2 مليون دينار (0.6٪) عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2014.

عدد الأسهم:

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر حزيران من عام 2015 بواقع 21.7 مليون سهم (10.6٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 226.7 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 50.5 مليون سهم (37.7٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال النصف الأول من عام 2015، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,288.4 مليون سهم، بالمقارنة مع 1,315.3 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر حزيران من عام 2015 انخفاضاً قدره 68 نقطة (3.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,115.6 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 17.9 نقطة (0.8٪) خلال نفس الشهر من عام 2014. أما خلال النصف

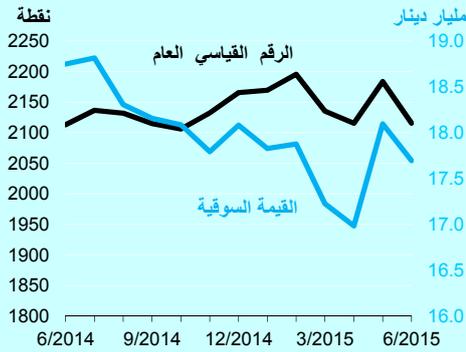
حزيران		الرقم القياسي العام القطاعات	الرقم القياسي العام الحرة وفقاً للقطاع
2015	2014		
2,115.6	2,113.0	الرقم القياسي العام	2,165.5
2,811.8	2,891.7	القطاع المالي	2,920.9
1,855.5	1,837.4	قطاع الصناعة	1,852.0
1,790.3	1,635.2	قطاع الخدمات	1,794.8

المصدر: بورصة عمان.

الأول من عام 2015 فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 49.9 نقطة (2.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2014 مقابل ارتفاع قدره 47.2 نقطة (2.3٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 109.1 نقطة (3.7٪)، وقطاع الخدمات بمقدار 4.5 نقطة (0.3٪)، وارتفاع قطاع الصناعة بمقدار 3.5 نقطة (0.2٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2014.

■ القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر حزيران من عام 2015 ما مقداره 17.7 مليار دينار، منخفضة بمقدار 0.4 مليار دينار (2.2٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 0.4 مليار دينار (2.1٪) خلال نفس الشهر من عام 2014. أما

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم والقيمة السوقية
حزيران 2014 - حزيران 2015

خلال النصف الأول من عام 2015 فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 0.4 مليار دينار (2.1%) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2014، مقارنة مع ارتفاع بلغ 0.5 مليار دينار (2.8%) خلال نفس الفترة من العام السابق.

■ صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر حزيران من عام 2015 تدفقاً سالباً بلغ 6.9 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 16.1 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2014. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر حزيران من عام 2015 ما قيمته 56.9 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 63.8 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2015 فقد

مؤشرات التداول في بورصة عمان مليون دينار

حزيران			2014
2015	2014		
271.7	207.8	حجم التداول	2,263.4
12.4	9.4	معدل التداول اليومي	9.1
17,695.6	18,749.2	القيمة السوقية	18,082.6
226.7	184.3	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	2,321.8
-6.9	-16.0	صافي استثمار غير الأردنيين	-22.1
56.9	35.8	شراء	362.7
63.8	51.8	بيع	384.8

المصدر: بورصة عمان.

شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً موجباً بلغ 8.5 مليون دينار مقارنة بتدفق سالب قدره 28.6 مليون دينار، خلال الفترة المماثلة من عام 2014.

ثانياً : الإنتاج والأسعار والتشغيل

□ الخلاصة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الأول من عام 2015 بنسبة 2.0٪، وذلك مقابل نمو نسبته 3.2٪ خلال نفس الربع من عام 2014. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 5.1٪ خلال الربع الأول من عام 2015 مقابل نمو نسبته 7.1٪ خلال نفس الربع من عام 2014.
- تراجع الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال النصف الأول من عام 2015 بنسبة 0.6٪ مقابل ارتفاع نسبته 3.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2014.
- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2015 إلى 13.0٪ (11.0٪ للذكور و22.1٪ للإناث)، وذلك مقابل 11.8٪ (9.7٪ للذكور و21.8٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2014. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 18.7٪.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2014-2015 نسب مئوية					
العام كاملاً	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
2014					
	3.1	3.3	3.1	2.8	3.2
GDP بالأسعار الثابتة					
GDP بالأسعار الجارية	6.6	7.2	6.2	6.1	7.1
2015					
	-	-	-	-	2.0
GDP بالأسعار الثابتة					
GDP بالأسعار الجارية	-	-	-	-	5.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.



شهد الاقتصاد الوطني خلال الربع الأول من عام 2015 تباطؤاً في أدائه متأثراً بتعمق الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، خاصة في سوريا والعراق، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية، لا سيما في قطاعي السياحة والنقل. إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من عام

2015 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.0% مقابل 3.2% خلال ذات الربع من عام 2014، وهو أدنى معدل نمو ربعي يتم تحقيقه منذ الربع الثاني من عام 2010. ولدى استبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات (والذي شهد نمواً بنسبة 1.5%)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يكون قد نما هو الآخر بنسبة 2.0% خلال الربع الأول من عام

2015، مقابل نمو نسبته 3.2% خلال الفترة المقابلة من عام 2014. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 5.1% بالمقارنة مع نمو نسبته 7.1% خلال الربع الأول من عام 2014. ويأتي ذلك في ضوء تباطؤ المستوى العام للأسعار مقاساً بمخفض GDP، والذي نما بنسبة 3.1% مقابل 3.9% خلال الربع الأول من عام 2014، وذلك انعكاساً لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ الربع الأخير من عام 2014، والتي ساهمت بدورها في تقليل تكاليف الإنتاج.

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال الربع الأول من عام 2015 الخدمات المالية (0.5 نقطة مئوية)، الزراعة (0.3 نقطة مئوية)، "النقل والتخزين والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، الصناعات الاستخراجية (0.2 نقطة مئوية)، والصناعات التحويلية (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 75٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال الربع الأول من عام 2015.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نسبة مئوية			
القطاعات	التغير النسبي		المساهمة في النمو
	الربع الأول 2015	الربع الأول 2014	
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	3.2	2.0	2.0
الزراعة	7.7	0.1	0.3
الصناعات الاستخراجية	10.1	0.1	0.2
الصناعات التحويلية	1.0	0.3	0.2
الكهرباء والمياه	1.8	0.1	-
الإقضاءات	-3.4	0.3	-0.1
تجارة الجملة والتجزئة	1.2	0.1	0.1
الطعام والفنادق	-6.0	0.1	-0.1
النقل والتخزين والاتصالات	1.8	0.5	0.3
الخدمات المالية	5.2	0.5	0.5
العقارات	2.2	0.2	0.2
خدمات اجتماعية وخصومية	3.0	0.2	0.1
منتجات الخدمات الحكومية	1.4	0.4	0.2
منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	6.3	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.
-: أقل من 0.1 نقطة مئوية.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال الربع الأول من عام 2015 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي نما فيه قطاعا الصناعات الاستخراجية والزراعة بوتيرة متسارعة، شهد قطاعا "المطاعم والفنادق" والإنشاءات تراجعاً واضحاً في أدائهما. فيما سجلت القطاعات الأخرى تباطؤاً في نموها الحقيقي باستثناء قطاعي العقارات والتجارة واللذين شهدا استقراراً في أدائهما عند نفس المستوى المسجل خلال الربع الأول من عام 2014.

□ المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن الفترة المنقضية من العام الحالي تفاوتاً واضحاً في أدائها، ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمو في أدائها مثل الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية (12.4%) والتحويلية (1.8%)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (-13.7%)، وعدد المغادرين من مختلف المنافذ الحدودية (-13.1%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية مصنفة حسب فترة توفرها.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية^٥

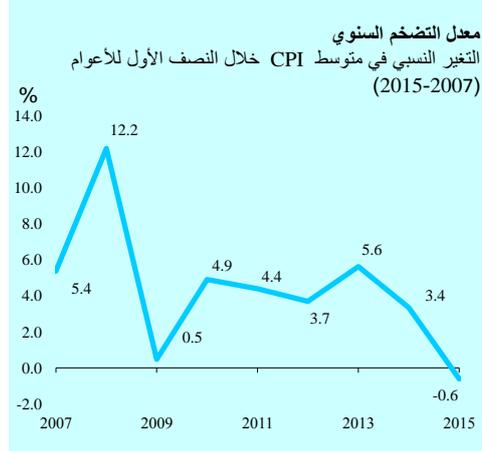
نسب مئوية

2015	الفترة المتاحة	2014	المؤشر	2014	
4.0	كانون ثاني - نيسان	8.4	كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	16.7	
-13.7		0.4	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	-2.8	
-4.4		-5.2	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-1.7	
1.8	كانون ثاني - أيار	-1.3	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	-0.2	
4.8		-3.7	المنتجات الغذائية والمشروبات	-1.5	
-7.7		12.2	منتجات التبغ	5.3	
33.0		0.9	المنتجات النفطية المكررة	-2.9	
-21.0		20.8	الإسمنت والجير والجبس	10.2	
-2.7		-0.3	الحديد والصلب	0.6	
-5.1		-6.8	المنتجات الكيماوية	-6.5	
12.4		5.7	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية	28.3	
15.6		6.5	الفوسفات	38.6	
10.3		6.6	البوتاس	20.3	
-21.5		16.1	المساحات المرخصة للبناء	7.2	
-13.1		كانون ثاني - حزيران	2.7	عدد المغادرين	-0.5

٥ : احصيت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:

- دائرة الإحصاءات العامة.
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

□ الأسعار



تراجع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال النصف الأول من عام 2015 بنسبة 0.6% بالمقارنة مع ارتفاع نسبيته 3.4% خلال نفس الفترة من عام 2014. ويعزى هذا التراجع، بشكل

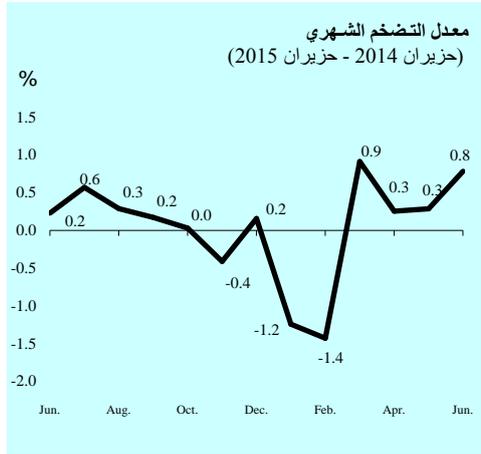
أساسي، إلى تراجع أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت تراجعاً في أسعارها؛ مجموعة النقل (14.5%)، وبنود "الوقود والإنارة" (11.6%)، وبنود "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (2.6%)، لتساهم مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال النصف الأول من العام الحالي بمقدار 2.9 نقطة مئوية، وذلك بالمقارنة مع مساهمة موجبة مقدارها 0.8 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال ذات الفترة من عام 2014.

التضخم خلال النصف الأول لعامي 2014 - 2015

مجموعات الإنفاق	التغير النسبي		المساهمة في التضخم		الأهمية النسبية
	2014	2015	2014	2015	
جميع المواد	3.4	-0.6	3.4	-0.6	100
(1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها:	0.9	1.1	0.3	0.4	33.4
اللحوم والدواجن	-0.8	0.8	-0.1	0.1	8.2
الآلبان ومنتجاتها والبيض	1.4	-0.3	0.1	0.0	4.2
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	4.4	-2.6	0.2	-0.1	3.9
الفواكه والمكسرات	2.7	8.3	0.1	0.2	2.7
الزيوت والدهون	1.9	-1.4	0.0	0.1	1.9
(2) المشروبات الكحولية والتبغ والمخدرات	4.4	4.3	0.5	0.2	4.4
(3) الملابس والأحذية	8.7	6.1	0.3	0.2	3.5
(4) المساكن، منها:	5.2	1.4	1.1	0.3	21.9
الإيجارات	7.3	5.6	1.1	0.9	15.6
الوقود والإنارة	0.3	-11.6	0.0	-0.6	4.8
(5) التجهيزات والمعدات المنزلية	1.9	2.3	0.1	0.1	4.2
(6) الصحة	5.1	4.1	0.1	0.1	2.2
(7) النقل	4.0	-14.5	0.6	-2.2	13.6
(8) الاتصالات	-0.2	0.2	0.0	0.0	3.5
(9) الثقافة والترفيه	2.0	3.8	0.0	0.1	2.3
(10) التعليم	4.0	3.7	0.2	0.2	5.4
(11) المطاعم والفنادق	1.8	1.9	0.0	0.0	1.8
(12) السلع والخدمات الأخرى	0.4	1.4	0.0	0.1	3.7

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

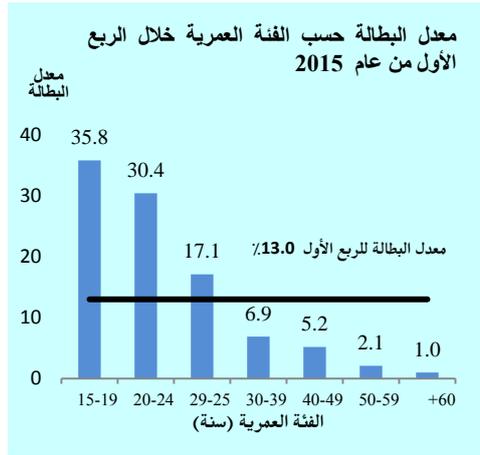
وفي المقابل شهدت معظم البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها ومن أبرزها "الفواكه والمكسرات" (8.3٪)، و"الزيوت والدهون" (3.4٪) متأثرةً بعوامل العرض والطلب في السوق المحلية.



أما المستوى العام للأسعار خلال شهر حزيران 2015 بالمقارنة مع الشهر السابق (أيار 2015)، فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.8٪. ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار العديد من المجموعات، أبرزها النقل بنسبة 2.7٪، و"الثقافة والترفيه" (3.0٪)، والمسكن (1.5٪).

التشغيل

ارتفع معدل البطالة (نسبة المتعطلين إلى قوة العمل) خلال الربع الأول من عام 2015 إلى 13.0٪ (11.0٪ للذكور و22.1٪ للإناث) وذلك مقابل 11.8٪ (9.7٪ للذكور و21.8٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2014. وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 18.7٪.



■ ما زالت البطالة بين الشباب تسجّل معدلات مرتفعة جداً، إذ سجّل أعلى معدل بطالة خلال الربع الأول من عام 2015 في الفئتين العمريتين 19-15 سنة (بواقع 35.8٪) و 24-20 سنة (بواقع 30.4٪).

■ بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 36.0٪ (59.4٪ للذكور و 12.5٪ للإناث) خلال الربع الأول من عام 2015، بالمقارنة مع 35.9٪ (58.9٪ للذكور و 12.4٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2014.

■ بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 31.3٪ خلال الربع الأول من عام 2015، وذلك مقابل 31.7٪ خلال ذات الربع من عام 2014. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 27.0٪ من مجموع المشتغلين، تلاه "تجارة الجملة والتجزئة" (15.1٪)، التعليم (11.7٪)، و"الصناعات التحويلية" (10.0٪).

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 223.5 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2015 مقارنة بعجز مالي بلغ 354.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014. وفي حال استثناء المنح الخارجية (294.6 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 518.1 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 645.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.
- انخفض صافي الدين العام الداخلي في نهاية حزيران 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 228.0 مليون دينار ليبلغ 12,297.0 مليون دينار (45.3% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية حزيران 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 بمقدار 1,060.0 مليون دينار ليبلغ 9,090.1 مليون دينار (33.5% من GDP).
- وعلية، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 21,387.1 مليون دينار (78.8% من GDP) في نهاية حزيران 2015 مقابل 20,555.1 مليون دينار (80.8% من GDP) في نهاية عام 2014.

أداء الموازنة العامة خلال النصف الأول من عام 2015 بالمقارنة مع نفس الفترة

من العام السابق :-

الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة خلال شهر حزيران من عام 2015 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2014 بمقدار 61.1 مليون دينار أو ما نسبته 14.3% لتصل إلى 487.6 مليون دينار. كما ارتفعت الإيرادات العامة خلال النصف الأول من عام 2015 بمقدار 56.1 مليون دينار أو ما نسبته 1.7% لتصل إلى 3,349.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات المحلية بمقدار 52.7 مليون دينار والمنح الخارجية بمقدار 3.4 مليون دينار.

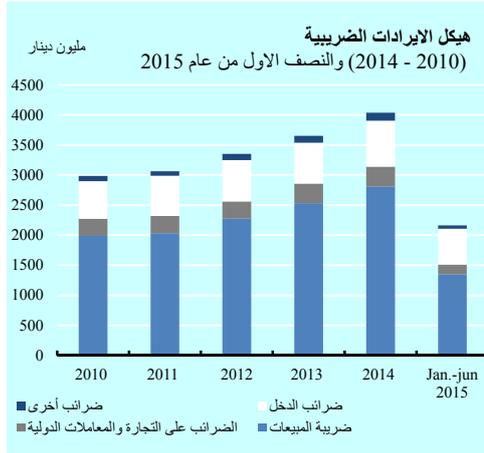
أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال النصف الأول من عام 2015:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)						
معدل النمو	كانون ثاني - حزيران		معدل النمو	حزيران		
	2015	2014		2015	2014	
1.7	3,349.9	3,293.8	14.3	487.6	426.5	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
1.8	3,055.3	3,002.6	12.4	461.5	410.6	الإيرادات المحلية، منها:
5.6	2,162.8	2,048.7	5.9	308.5	291.4	الإيرادات الضريبية، منها:
3.1	1,346.9	1,306.4	0.8	229.8	228.0	ضريبة المبيعات
-6.4	883.9	943.9	28.7	151.4	117.6	الإيرادات الأخرى
1.2	294.6	291.2	64.2	26.1	15.9	المنح الخارجية
-2.0	3,573.4	3,647.9	7.2	616.3	574.9	إجمالي الإنفاق، منها:
-0.9	384.0	387.3	6.8	83.3	78.0	التفقات الرأسمالية
	-223.5	-354.1	-	-128.7	-148.4	العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

◆ الإيرادات المحلية

شهدت الإيرادات المحلية خلال النصف الأول من عام 2015 ارتفاعاً مقداره 52.7 مليون دينار أو ما نسبته 1.8% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لتصل إلى 3,055.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 114.1 مليون دينار، وانخفاض كل من الإيرادات الأخرى والاقتراعات التقاعدية بمقدار 60.0 مليون دينار و1.4 مليون دينار، على التوالي.



• الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال النصف الأول من عام 2015 بمقدار 114.1 مليون دينار أو ما نسبته 5.6% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لتصل إلى 2,162.8 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته

70.8% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات بمقدار 40.5 مليون دينار أو ما نسبته 3.1% لتبلغ 1,346.9 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 62.3% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معظم بنودها، حيث ارتفعت ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 29.4 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 11.1 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 5.0 مليون دينار. بينما انخفضت ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 4.9 مليون دينار،
- ارتفعت الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 83.5 مليون دينار أو ما نسبته 16.3% لتصل إلى 596.2 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 27.6% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 47.1 مليون دينار، وارتفاع ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 36.4 مليون دينار، وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 79.6% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 474.7 مليون دينار.

- شهدت الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية ارتفاعاً طفيفاً بمقدار 0.2 مليون دينار أو ما نسبته 0.1% لتبلغ 164.1 مليون دينار، مشكلاً بذلك 7.6% من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- انخفضت ضريبة بيع العقار (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 10.2 مليون دينار أو ما نسبته 15.5% لتصل إلى 55.5 مليون دينار، مشكلاً بذلك 2.6% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)

انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال النصف الأول من عام 2015 بمقدار 60.0 مليون دينار أو ما نسبته 6.4% لتصل إلى 883.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض، محصلة لانخفاض حصيلته إيرادات دخل الملكية بمقدار 162.5 مليون دينار لتبلغ 210.6 مليون دينار (منها 185.6 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة)، في حين ارتفعت حصيلته الإيرادات المختلفة بمقدار 97.7 مليون دينار لتبلغ 228.9 مليون دينار، وارتفعت حصيلته إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 4.8 مليون دينار لتبلغ 444.4 مليون دينار.

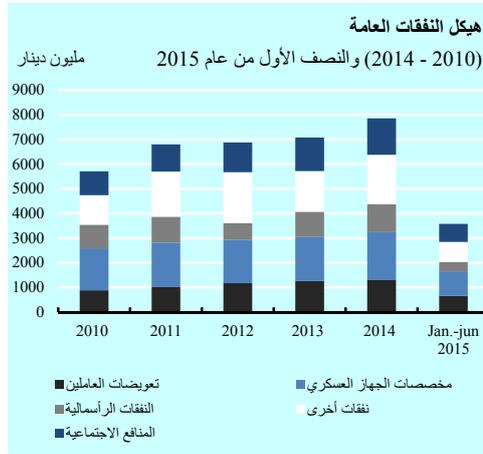
- الاقتطاعات التقاعدية

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال النصف الأول من عام 2015 بمقدار 1.4 مليون دينار لتبلغ 8.6 مليون دينار.

◆ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال النصف الأول من عام 2015 بمقدار 3.4 مليون دينار، لتبلغ 294.6 مليون دينار.

■ إجمالي الإنفاق



شهدت النفقات العامة خلال شهر حزيران من عام 2015 ارتفاعاً مقداره 41.4 مليون دينار أو ما نسبته 7.2% مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 616.3 مليون دينار. في حين شهدت النفقات خلال النصف الأول من عام 2015 انخفاضاً مقداره 74.5 مليون دينار أو ما نسبته 2.0% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي لتبلغ

3,573.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض النفقات الجارية بمقدار 71.2 مليون دينار وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار 3.3 مليون دينار.

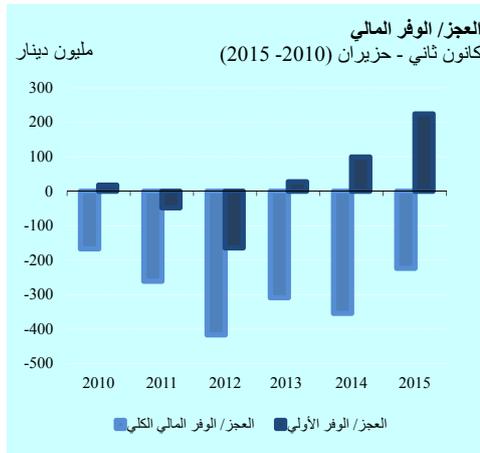
◆ النفقات الجارية

انخفضت النفقات الجارية خلال النصف الأول من عام 2015 بمقدار 71.2 مليون دينار أو ما نسبته 2.2% لتصل إلى 3,189.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض معظم بنودها، حيث انخفض بند دعم السلع بمقدار 57.3 مليون دينار ليبلغ 71.6 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 2.2% من إجمالي النفقات الجارية، ويذكر أن هذا البند يتضمن دعم المواد الغذائية فقط وذلك اعتباراً من عام 2013. وانخفض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 17.2 مليون دينار ليبلغ 136.3 مليون دينار ليشكل ما نسبته 4.3% من إجمالي النفقات الجارية، كما انخفض بند فوائد الدين بمقدار 5.5 مليون دينار ليصل إلى 447.7 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 14.0% من إجمالي

النفقات الجارية، وانخفض بند المنافع الاجتماعية بمقدار 0.2 مليون دينار ليصل إلى 730.0 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 22.9٪ من إجمالي النفقات الجارية، في حين ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 30.1 مليون دينار لتبلغ 988.3 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 31.0٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 7.8 مليون دينار لتبلغ 664.7 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 20.8٪ من إجمالي النفقات الجارية.

◆ النفقات الرأسمالية

شهدت النفقات الرأسمالية خلال النصف الأول من عام 2015 انخفاضاً مقداره 3.3 مليون دينار، أو ما نسبته 0.9٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 لتصل إلى 384.0 مليون دينار.

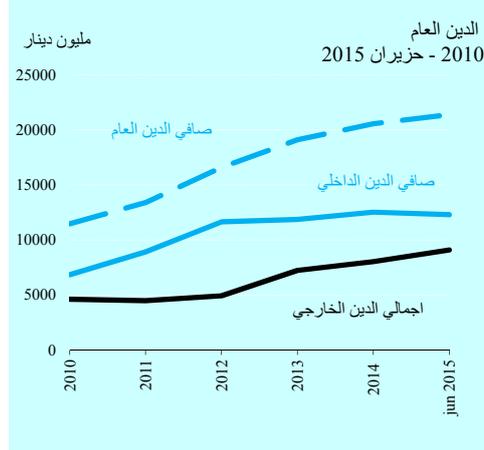


■ الوفر/العجز المالي

◆ سجّلت الموازنة العامة خلال النصف الأول من عام 2015 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 223.5 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 354.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.

◆ سجّلت الموازنة العامة خلال النصف الأول من عام 2015 وفرّاً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 224.2 مليون دينار مقابل وفرّاً أولياً مقداره 99.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.

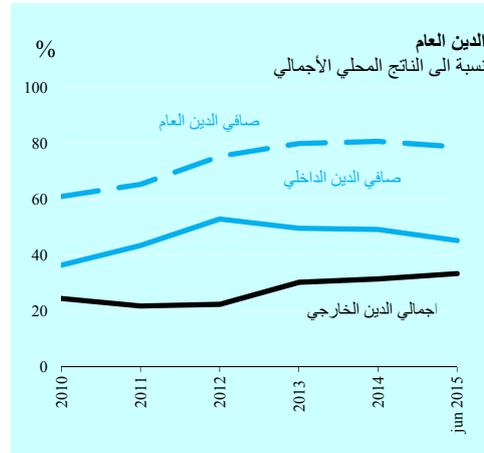
الدين العام



■ انخفض صافي الدين العام الداخلي

للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية حزيران 2015 بمقدار 228.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2014 ليبلغ 12,297.0 مليون دينار (45.3٪

من GDP). وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 550.0 مليون دينار ليبلغ 15,171.0 مليون دينار، وارتفاع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في



نهاية عام 2014 بمقدار 778.0 مليون دينار لتبلغ 2,874.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي محصلة لانخفاض إجمالي الدين العام للموازنة العامة حيث انخفض رصيد سندات وأذونات الخزينة في نهاية حزيران 2015 بمقدار 200.0 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2014 ليبلغ 12,271.0 مليون دينار، كما انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية بمقدار 40.0 مليون

دينار ليصل إلى 552.0 مليون دينار من ناحية، وارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة من ناحية أخرى، حيث ارتفع رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 782.0 مليون دينار ليصل إلى 1,721.0 مليون دينار، في حين حافظ رصيد سندات المؤسسات المستقلة في نهاية حزيران 2015 على مستواه المتحقق في نهاية عام 2014 والبالغ 609.0 مليون دينار.

■ شهد الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية حزيران 2015 عن مستواه في نهاية عام 2014 ارتفاعاً بمقدار 1,060.0 مليون دينار ليبلغ 9,090.1 مليون دينار (33.5٪ من GDP). ويعزي هذا الارتفاع إلى إصدار سندات اليوروبوندز المكفولة من الحكومة الأمريكية بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي في شهر حزيران. وهذا فضلاً عن استلام الدفعة السابعة من قرض صندوق النقد الدولي ضمن إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني بقيمة 142.0 مليون دينار (أي ما يعادل 200 مليون دولار)، في شهر نيسان من هذا العام. ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 63.0٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 5.7٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 6.0٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 8.8٪، و13.5٪ بوحدة حقوق سحب خاصة.

■ ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية حزيران 2015 بمقدار 832.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2014 ليصل إلى 21,387.1 مليون دينار (78.8٪ من GDP) مقابل 20,555.1 مليون دينار (80.8٪ من GDP) في نهاية عام 2014.

■ بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال النصف الأول من عام 2015 ما مقداره 306.3 مليون دينار (منها 99.4 مليون دينار فوائد) مقابل 295.0 مليون دينار (منها 91.4 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2014.

الإجراءات المالية والسعرية

■ تخفيض أسعار جميع المشتقات النفطية، وفقاً للجدول التالي :

تطورات أسعار المشتقات النفطية				
معدل النمو	2015		السعر/ الوحدة	المادة
	آب	تموز		
-5.3	620.0	655.0	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 90
-4.8	800.0	840.0	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 95
-6.2	455.0	485.0	فلس/لتر	السولار
-6.2	455.0	485.0	فلس/لتر	الكاز
-3.2	7.50	7.75	دينار/اسطوانة	اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)
-6.1	310.8	331.0	دينار/طن	زيت الوقود للصناعة
-6.3	390.0	416.0	فلس/لتر	وقود الطائرات للشركات المحلية
-6.2	395.0	421.0	فلس/لتر	وقود الطائرات للشركات الأجنبية
-6.0	410.0	436.0	فلس/لتر	وقود الطائرات للرحلات العارضة
-6.1	335.2	357.0	دينار/طن	الإسفلت

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2015/8/1

■ تخفيض التعرفة الكهربائية للفنادق العاملة في المملكة بنسبة 50٪ لتصبح مساوية لتعرفة القطاع الصناعي المتوسط وذلك اعتباراً من تاريخ 2015/5/1 حتى نهاية عام 2016 (نيسان 2015).

■ لغايات تحفيز القطاع العقاري في المملكة، قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاعفاء من رسوم التسجيل وتوابعها لجميع الوحدات السكنية المفروزة والمكتملة إنشائياً من شقق ومساكن منفردة، بغض النظر عن البائع، على أن لا تزيد المساحة عن 150 متر مربع غير شاملة الخدمات. في حين تخضع المساحة الزائدة عن ذلك ولغاية 180 متراً مربعاً إلى رسوم

التسجيل أما إذا زادت مساحة الشقة أو السكن المفرد عن 180 متراً مربعاً، تخضع كامل المساحة لرسوم التسجيل. ويذكر أن العمل بهذا القرار سيستمر حتى نهاية عام 2015 (تموز 2015).

□ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

■ التوقيع على اتفاقيتي منحتين بقيمة 80 مليون دولار مقدمة من المملكة العربية السعودية، ضمن المرحلة الثانية من حصتها في منحة الصندوق الخليجي للتنمية، موزعة كالتالي: (أيار 2015).

- اتفاقية تمويل مشروع الألياف الضوئية بقيمة 50 مليون دولار.
- اتفاقية تمويل البنية التحتية للمدن الصناعية في الطفيلة ومأدبا وجرش والسلط بقيمة 30 مليون دولار.

■ التوقيع على اتفاقية وتبادل مذكرات بين الحكومتين الأردنية واليابانية، حيث تقدم الحكومة اليابانية من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) بموجبها قرض ميسر بقيمة 24 مليار ين ياباني (ما يعادل 196 مليون دولار أمريكي)، وذلك بهدف تعزيز الوضع المالي ودعم سياسات التنمية في الأردن (أيار 2015).

■ التوقيع على ثلاثة بروتوكولات مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تتضمن توفير منح في عدة قطاعات لغايات الحد من أثر الأزمة السورية، كما يلي: (حزيران 2015).

- تقديم منحة لوزارة التربية والتعليم بقيمة 1.35 مليون دينار لدعم الوزارة في تحمل أعباء استضافة الطلبة السوريين.

- تقديم دعم لوزارة الصحة في خفض وفيات الأطفال مع التركيز على حديثي الولادة بما قيمته 1.062 مليون دينار.
- دعم القطاع الأمني ليكون صديق للطفل والنوع الاجتماعي من خلال إدارة حماية الأسرة وإدارة شرطة الأحداث بقيمة 531.8 ألف دينار.
- التوقيع على اتفاقية قرض مع صندوق النقد العربي بقيمة 13.3 مليون دينار عربي حسابي (ما يعادل 58 مليون دولار)، وذلك في إطار تسهيلات الإصلاحات الهيكلية التي يوفرها الصندوق (تموز 2015).
- التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 14.8 مليون دولار مقدمة من الحكومتين الكندية والسويدية لصندوق ائتماني مدار من قبل البنك الدولي لمشروع "المجتمعات المضيفة للاجئين السوريين للاستجابة للخدمات الطارئة وبناء القدرات للتكيف مع التغيرات الاجتماعية" (تموز 2015).

رابعاً: القطاع الخارجي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر أيار من عام 2015 بنسبة 6.1% مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 لتبلغ 453.7 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 انخفضت بنسبة 10.9% لتبلغ 2,172.4 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر أيار من عام 2015 بنسبة 8.7% مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 لتبلغ 1,263.5 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 انخفضت بنسبة 13.4% لتبلغ 5,817.0 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر أيار من عام 2015 انخفاضاً نسبته 10.2% مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2014 ليبلغ 809.8 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 فقد انخفض بنسبة 14.8% ليبلغ 3,644.6 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات بند السفر خلال شهر حزيران من عام 2015 بنسبة 19.5% مقارنة مع شهر حزيران من العام السابق لتصل إلى 240.6 مليون دينار، فيما انخفضت مدفوعات بند السفر بنسبة 17.5% مقارنة بذات الشهر من العام السابق، لتصل إلى 67.4 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2015، فقد انخفضت مقبوضات بند السفر بنسبة 15.7% لتصل إلى 1,348.6 مليون دينار، كما انخفضت مدفوعاته بنسبة بلغت 4.0% لتصل إلى 408.7 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2014.
- انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر حزيران من عام 2015 بنسبة 2.5% ليبلغ 248.1 مليون دينار، أما خلال النصف الأول من عام 2015، فقد ارتفع إجمالي تحويلات العاملين بنسبة 1.5% ليبلغ 1,330.9 مليون دينار.
- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره 453.2 مليون دينار (7.5% من GDP) خلال عام 2015 مقارنة مع عجز مقداره 240.2 مليون دينار (4.2% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2014.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 179.4 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2015 مقارنة بحوالي 189.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2014.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في الربع الأول من عام 2015 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 22,621.4 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2014 ليصل إلى 22,773.5 مليون دينار.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 257.2 مليون دينار وانخفاض المستوردات بمقدار 898.7 مليون دينار خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 1,155.9 مليون دينار ليبلغ 7,671.7 مليون دينار مقارنة مع ذات الفترة من العام السابق.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية مليون دينار				أبرز الشركاء التجاريين للأردن مليون دينار			
كانون ثاني - أيار				كانون ثاني - أيار			
معدل النمو (%)		2015	2014	معدل النمو (%)		2015	2014
الصادرات الوطنية				معدل النمو (%)			
10.4	376.3	340.8	الولايات المتحدة الأمريكية				
2.1	287.7	281.8	السعودية				
-31.5	264.3	386.0	العراق				
5.8	174.4	164.8	الهند				
36.1	87.1	64.0	الإمارات				
-37.7	52.3	84.0	سوريا				
-13.4	38.0	43.9	لبنان				
المستوردات				معدل النمو (%)			
-14.5	1,097.5	1,284.0	السعودية				
11.8	732.3	655	الصين				
-15.5	354.9	419.9	الولايات المتحدة الأمريكية				
12.3	311.3	277.3	ألمانيا				
-8.6	213.5	233.5	كوريا الجنوبية				
-34.4	202.9	309.5	الإمارات				
2.0	187.5	183.9	إيطاليا				
-54.5	187.1	411.2	الهند				
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.							

■ الصادرات السلعية

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 انخفاضاً نسبته 10.9% لتصل إلى 2,172.4 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 6.8% خلال نفس الفترة من عام 2014. وجاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 257.2 مليون دينار أو ما نسبته 12.2% لتصل إلى 1,854.7 مليون دينار وانخفاض السلع المعاد تصديرها

بنسبة 2.4% لتصل إلى 317.7 مليون دينار.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الخمسة شهور الأولى من عامي 2014 و2015، مليون دينار			
معدل النمو (%)	2015	2014	
-12.2	1,854.7	2,111.9	إجمالي الصادرات الوطنية
11.5	363.4	325.9	الملابس
11.9	326.5	291.7	الولايات المتحدة الأمريكية
-12.1	173.0	196.9	اليوتاس
11.9	48.1	43.0	الهند
50.0	34.5	23.0	ماليزيا
-53.9	33.2	72.0	الصين
-15.7	150.5	178.5	منتجات دوائية وصيدلية
-17.2	36.5	44.1	السعودية
-17.8	17.1	20.8	العراق
41.2	16.1	11.4	السودان
93.8	15.5	8.0	الإمارات
-21.6	142.5	181.8	الخضروات
-39.8	26.9	44.7	سوريا
4.7	20.1	19.2	الإمارات
36.9	19.3	14.1	السعودية
-5.5	124.6	131.9	الفوسفات
3.5	90.7	87.6	الهند
-21.3	17.7	22.5	أندونيسيا
-54.4	53.6	117.5	الأسمدة
68.1	26.9	16.0	الهند
-18.6	7.0	8.6	العراق
-68.8	4.3	13.8	بلغاريا
-13.8	51.1	59.3	الورق والكرتون
-15.0	18.7	22.0	السعودية
-6.6	16.9	18.1	العراق
-5.6	3.4	3.6	الإمارات

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

◆ وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات

الوطنية خلال الخمسة شهور

الأولى من عام 2015 بالمقارنة مع

عام 2014، يلاحظ ما يلي:

• انخفاض الصادرات من

الخضروات بمقدار 39.3 مليون

دينار (21.6%) لتصل إلى 142.5

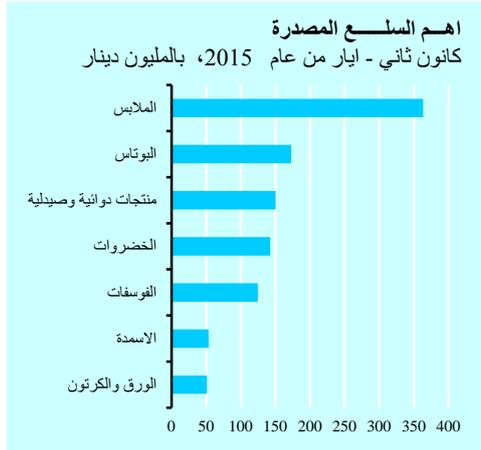
مليون دينار، حيث استحوذت

أسواق كل من سوريا والإمارات

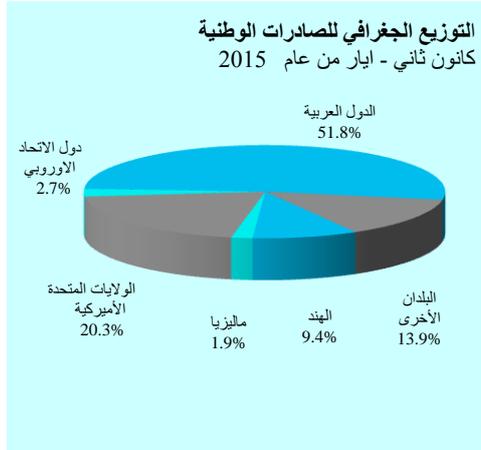
والسعودية على ما نسبته 46.5%

من إجمالي صادرات المملكة من

هذه المنتجات.



• انخفاض الصادرات من الأسمدة بمقدار 63.9 مليون دينار، أو ما نسبته 54.4%، لتصل إلى 53.6 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والعراق وبلغاريا على ما نسبته 71.3% من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.



• انخفاض الصادرات من الفوسفات بمقدار 7.3 مليون دينار (5.5%) لتصل إلى 124.6 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الكميات المصدرة بنسبة 16.1% وارتفاع أسعار

الفوسفات بنسبة 12.6%. وتشكل الهند السوق الرئيسية لصادرات الفوسفات حيث استحوذت على نحو 72.8% إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

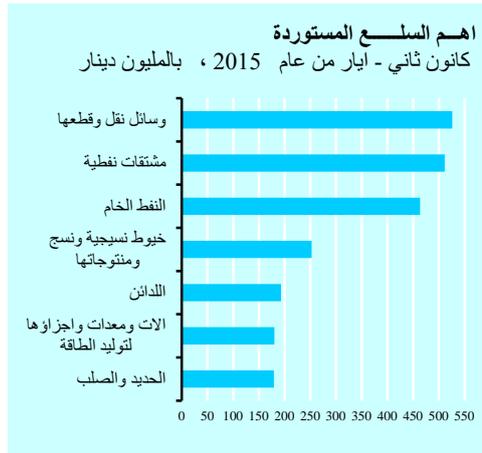
• انخفاض صادرات البوتاس بمقدار 23.9 مليون دينار (12.1%) لتصل إلى 173.0 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وماليزيا والصين على ما نسبته 66.9% من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والخضروات والفوسفات والأسمدة و"الورق والكرتون" خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 على ما نسبته 57.1% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 56.4% خلال الفترة المقابلة من عام 2014. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والعراق والهند والإمارات وسوريا ولبنان على ما نسبته 69.0% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 مقابل 64.6% خلال الفترة المقابلة من عام 2014.

■ المستوردات السلعية

انخفضت مستوردات المملكة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 بنسبة 13.4% مقارنة مع العام السابق لتصل إلى 5,817.0 مليون دينار، بينما ارتفعت المستوردات بنسبة 6.6% خلال الفترة المقابلة من عام 2014 حيث بلغت 6,715.7 مليون دينار.

- ◆ وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2014، يلاحظ ما يلي:



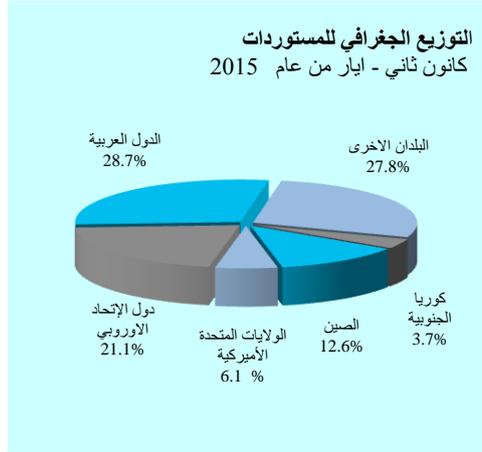
- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 549.3 مليون دينار، أو ما نسبته 51.8%، لتصل إلى 511.5 مليون دينار. وتعد كل من السعودية وبلجيكا والهند الأسواق الرئيسية لمستوردات الأردن من هذه المنتجات.

أبرز المستوردات السلعية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2014 و2015،
مليون دينار

معدل النمو (%)	2015	2014	
-13.4	5,817.0	6,715.5	إجمالي المستوردات
4.8	526.1	501.9	وسائل النقل وقطعها
-11.4	111.4	100.0	اليابان
9.8	106.2	96.7	كوريا الجنوبية
-30.4	83.2	119.6	ألمانيا
-51.8	511.5	1,060.8	مشتقات نفطية
97.6	219.3	111.0	السعودية
85.8	78.8	42.4	بلجيكا
-74.4	62.7	244.9	الهند
-31.9	463.4	680.4	النفط الخام
-31.9	463.4	680.4	السعودية
3.2	252.7	244.8	خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها
-7.8	95.1	103.2	الصين
42.2	84.3	59.3	تايوان
1.4	14.9	14.7	تركيا
-6.9	193.1	207.5	اللدائن
-9.1	96.9	106.5	السعودية
28.6	16.2	12.6	الإمارات
-9.5	11.4	12.6	الصين
41.5	180.0	127.2	آلات ومعدات وأجزائها لتوليد الطاقة
37.8	57.6	41.8	الولايات المتحدة الأمريكية
32.6	48.8	36.8	ألمانيا
-	30.8	0.0	الدنمارك
-22.1	179.2	229.9	الحديد والصلب
114.9	73.7	34.3	الصين
-	18.4	0.0	إيران
-27.5	17.9	24.7	السعودية

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- انخفاض المستوردات من النفط الخام بمقدار 217.0 مليون دينار، أو ما نسبته 31.9٪، لتصل إلى 463.4 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض بشكل رئيس نتيجة لانخفاض الأسعار بنسبة 48.8٪. في حين ارتفعت الكميات المستوردة بنسبة 33.1٪ مقارنة مع الفترة المقابلة من العام السابق ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.
- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائل النقل وقطعها بمقدار 24.2 مليون دينار، أو ما نسبته 4.8٪، لتصل إلى 526.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من اليابان وكوريا الجنوبية ألمانيا المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلةً ما نسبته 57.2٪.



- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائط النقل وقطعها" و"المشتقات النفطية" و"النفط الخام" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها" و"اللداين" و"آلات ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة" و"الحديد والصلب" على ما نسبته 39.6% من إجمالي المستوردات خلال الخمسة شهور

الأولى من عام 2015 مقابل 45.5% خلال الفترة المقابلة من عام 2014. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وكوريا الجنوبية والإمارات وإيطاليا والهند خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 على ما نسبته 56.5% من إجمالي المستوردات مقابل 56.2% خلال الفترة المقابلة من عام 2014.

■ المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 انخفاضاً مقداره 7.9 مليون دينار أو ما نسبته 2.4% مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2014 لتبلغ 317.7 مليون دينار.

■ الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2015 انخفاضاً مقداره 633.6 مليون دينار، أي بنسبة 14.8% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2014 ليصل إلى 3,644.6 مليون دينار.

□ إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر حزيران بنسبة 2.5% مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق ليبلغ 248.1 مليون دينار، أما خلال النصف الأول من عام 2015 فقد ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 1.5% ليصل إلى 1,330.9 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

□ السفر

■ مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال حزيران من عام 2015 انخفاً مقداره 58.1 مليون دينار (19.5%) مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق لتصل إلى 240.6 مليون دينار، أما خلال النصف الأول من عام 2015، فقد انخفضت مقبوضات السفر بنسبة 15.7% لتصل إلى 1,348.6 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

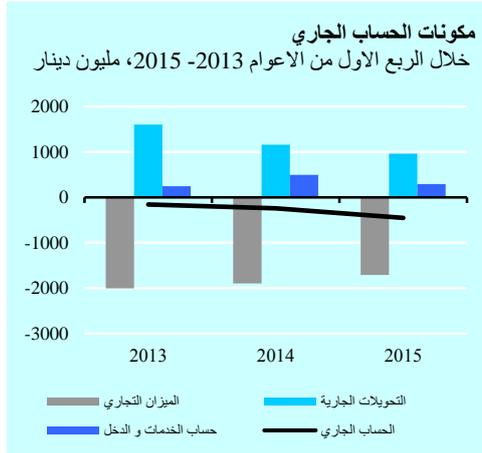
■ مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر حزيران من عام 2015 انخفاً مقداره 14.3 مليون دينار (17.5%) لتصل إلى 67.4 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق، أما خلال النصف الأول من عام 2015، فقد انخفضت مقبوضات السفر بنسبة 4.0% لتصل إلى 408.7 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2014.

□ ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال الربع الأول

من عام 2015 بالمقارنة مع الربع الأول من عام 2014 إلى ما يلي :-



تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 453.2 مليون دينار (7.5% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 240.2 مليون دينار (4.2% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2014. وقد جاء ذلك محصلة للآتي :-

- ◆ انخفاض العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال الربع الأول من عام 2015 بمقدار 185.8 مليون دينار (9.8%) ليصل إلى 1,710.8 مليون دينار مقابل 1,896.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2014.
- ◆ انخفاض الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع الربع الأول من عام 2014 بمقدار 217.5 مليون دينار ليبلغ 229.1 مليون دينار.
- ◆ تسجيل حساب الدخل لوفر مقداره 63.9 مليون دينار مقارنة مع وفر بلغ 48.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2014، وذلك محصلة لتسجيل صافي دخل الاستثمار لوفر مقداره 11.4 مليون دينار، بالإضافة إلى ارتفاع الوفر في صافي بند تعويضات العاملين بمقدار 1.2 مليون دينار ليصل إلى 52.5 مليون دينار.
- ◆ انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 196.3 مليون دينار ليصل إلى 964.6 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال الربع الأول من عام 2015 بمقدار 105.7 مليون دينار ليبلغ نحو 129.3 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 90.6 مليون دينار ليصل إلى 835.3 مليون دينار. ومن الجدير ذكره بأن مقبوضات حوالات العاملين قد حققت ارتفاعاً نسبته 3.2% خلال الربع الأول من عام 2015 لتصل إلى 567.2 مليون دينار.

- أما بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال الربع الأول من عام 2015، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 38.4 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 111.5 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2014. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:
- ◆ تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 179.4 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 189.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2014.
- ◆ تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 9.0 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 159.7 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2014.
- ◆ تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للخارج مقداره 80.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 184.6 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2014.
- ◆ ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 71.2 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 422.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2014.

□ وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في الربع الأول من عام 2015 التزاماً نحو الخارج بلغ 22,621.4 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 22,773.5 مليون دينار في نهاية الربع الرابع من عام 2014، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في الربع الأول من عام 2015 بالمقارنة مع نهاية عام 2014 بمقدار 31.6 مليون دينار ليصل إلى 18,526.8 مليون دينار، وقد جاء ذلك محصلة إلى ارتفاع رصيد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 3.1 مليون دينار، بالإضافة إلى ارتفاع القروض الممنوحة من البنوك غير المقيمين وانخفاض وودائع الجهاز المصرفي في الخارج بمقدار 17.7 مليون دينار و14.8 مليون دينار، على التوالي.

- انخفاض رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في الربع الأول من عام 2015 بالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2014 بمقدار 120.5 مليون دينار ليصل إلى 41,148.2 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:
- ◆ ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 233.9 مليون دينار ليبلغ 20,642.5 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 126.7 مليون دينار ليبلغ 5,794.0 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد الائتمان التجاري الممنوح للجهات المقيمة في المملكة بمقدار 52.7 مليون دينار ليبلغ 634.6 مليون دينار.
- ◆ انخفاض الرصيد القائم للقروض الخارجية الممنوحة للقطاعات الأخرى بمقدار 21.3 مليون دينار ليبلغ 1,461.3 مليون دينار.
- ◆ انخفاض ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 79.5 مليون دينار (انخفاضها لدى البنك المركزي بمقدار 116.4 مليون دينار وارتفاعها لدى البنوك المرخصة بمقدار 36.9 مليون دينار) لتبلغ 8,010.0 مليون دينار.